الالف في نحو قال من ذوات الواو وباع من ذوات الياء واصلهما يقول ويبيع بفتح ما
قبل الاخر نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو والياء الفا حملا على قال وباع ولا يسند
ما بني للمفعول من فعل وشبهه الى المفعول له ولو مع اللام فلا تقول ضرب تاديب ولا
ضرب للتاديب قال الرضي انما لم يقم المفعول له مقام الفاعل لان النايب مناب شي ينبغي ان
يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل
بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جيتك للسمن ولا تقول جي للسمن هذا نصه وهو موافق لكلام النحو
ولا الى المفعول معه لانه ايضا ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل يفعل بلا مصاحب مع
ان معه الواو التي اصلها للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها
لم يعرف كونه مفعولا معه ولا الى غير المتصرف من الظرف فلا يجوز نحو جلس ثم ولا قعد عندك
وظاهر كلام الفارسي ان الاخفش يجيز نيابته عن الفاعل مع بقايه على النصب صرح به ابن مالك
في شرح التسهيل والمراد بالمتصرف من الظروف ما جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من وبغير المتصرف
خلاف ذلك ومن المصدر والمراد بغير المتصرف منه ما لزم النصب على المصدرية فلا يجوز في
سبحان الله مثلا ان يقدر عامله المحذوف فعلا للمجهول بل لا يصح البتة لان المصدر الذي
لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا وافعال الانشاء غير الطلبي لا
تكون مسندة الا الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم ولا الى مبهم الظرف نحو جلس مكان
وقعد زمان لعدم الفايدة ان من المعلوم ان الحدث لا بد ان يقع في مكان ما وزمان ما
فلم يكن في ذكر المبهم فايدة بخلاف المختص لا موصوفا نحو جلس مكان بعيد وزمان حسن
والظاهر ان الاستثناء منقطع ضرورة ان الموصوف مختص فلا دخول له في المبهم فلا اخراج
فلا اتصال ولا الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فايدة متجددة في كل ما
يقام مقام الفاعل وهذا لم يتجدد فايدة لانه ضرب ان النايب مدلول عليه قبل مجيئه بضرب
وعن سيبويه جوازه في ضمير المصدر لا في صريحه كقيم وقعد وبعضهم منع للعلة المتقدمة

فان



فان قلت هل من مثل ذلك في قول الشاعر وقالت متى يبخل عليك ويعتلل لان المعنى و
يعتلل بهواي الاعتلال المعهود فالمصدر نوعي بطريق العهد لا تاكيدي او لان الاصل
ويعتلل اعتلال عليك فهو مختص بعليك لكن حذف للدليل وتذوب بذا المهجة كفعل الغ
نصب حد بدا للشاعر ومعنى البيت انك ان لم تنل القصد بسبب بخل واعتلال عليك سالك
ذلك مخضعت وتذللت وان ذهب عزك لاجل ظفرك بالمقصود احتد لسانك وزال ما كان
يوجد لسانك من الخضوع والذلة ولا الى ثاني مفعولي باب علمت ولا الى ثالث مفاعيل
باب اعلمت فلا يقال علم قايم زيدا ولا اعلم قايم زيدا عمرا وعلل الجماعة ذلك بان كلا من
هذين المفعولين مسندا الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت فلو قام
مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع قال الرضي
وفيما قالوا نظر لان كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي اخر في حالة واحدة لا ينفك في
قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد وفي راي ذهب اليه
المتاخرون يجوز اسناد المبني للمجهول الى ثاني هذين المفعولين في الامن من اللبس كما
اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا
قايم واعلم زيدا عمرا قايم لان التنكير يرشد الى انها الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس
فيمتنع النيابة قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز
قياسا سواء كان النايب معرفة او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه
وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا اباك علم
زيد اباك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمك زيد ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول
ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب
موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي
علمت لكونه رتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت

Copyright © King Saud University